

## أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية - دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي و أراجحي للاستثمار

م.م. عبد الحسين جاسم محمد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

م.م. بلال نوري سعيد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة كربلاء

### المستخلص

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة بل هو الركيزة الأساسية للنظام المالي في أي بلد وذلك لدوره في تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً ودفع عجلة التقدم إلى الأمام من خلال حصوله على الأموال من قبل الأفراد واستثمارها في مجالات متنوعة ، وان أهم مصدر يعتمد عليه المصرف فضلاً عن المصادر الأخرى كالودائع هو رأس المال الممتلك الذي يعد بمثابة الخزين الذي يلتجأ إليه المصرف في حالة مروره بأزمات أو حوادث نتيجة عمله المصرفي والمتمثلة بالمخاطر المصرفية المتنوعة لذلك يعمل جاهزاً لمجابهة أي مخاطر يتعرض لها من خلال تنشيطه لمصادر تمويله وتنويعها وتنويع استثماراتها لغرض تقليل درجة المخاطرة فيها . لذا قام الباحثان بتحليل رأس المال الممتلك من خلال تحليل المؤشرات الخاصة به وكذلك تحليل المخاطرة المصرفية عن طريق استخدام المقاييس الخاصة بها ثم تناول البحث اختبار الفرضيات من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ( ANOVA ) والذي يتضمن اختبار ( F ) و ( T ) ومعامل التحديد ( R<sup>2</sup> ) وتمثلت الحدود الزمنية للبحث ما بين ( 2003 - 2006 ) وأن أهم ما تم استنتاجه هو ( إن نسبتين فقط من نسب كفاية رأس المال الممتلك الأربعتهي أكثر تأثيراً معنوياً في مصرف أراجحي للاستثمار بينما لا يوجد أي معنوية لهذا التأثير على نسب المخاطرة في مصرف الأردني الكويتي بالرغم من تكافؤ المصرفين في نسب كفاية رأس المال مع ارتفاع واضح في نسب المخاطرة المصرفية بشكل عام للمصرف الأول قياساً بالأخير ) .

وان أهم ما يوصي به الباحثان هو ( ضرورة الاهتمام وتنشيط هذا المصدر التمويلي فضلاً عن المصادر الأخرى وتنويعها لغرض التقليل من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف في ظل التطورات البيئية المختلفة ) .

## المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي في أي قطروانعكاساً لنظمه الاقتصادية والمالية . فهو بمثابة قناة بين وحدات الفائض التي تتجمع لديها الأموال ووحدات العجز التي هي بحاجة لمصادر التمويل اللازمة لنشاطها وأنها تعمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال إدارة أموالها بشكل كفوء وفاعل . فقد تزايد الاهتمام بموضوع رأس المال المصرفي في العقود الأخيرة نتيجة للتغيرات والتطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية ، استلزم الأمر استخدام مقاييس لقياس مدى كفاية رأس المال الممتلك ومدى تأثيره على المخاطرة المصرفية إذ أن المهمة الرئيسية لرأس المال المصرفي هو حماية المودعين من المخاطرة ، لذا فقد يقوم مصرف ما بتوظيف أمواله في موجودات عالية المخاطرة في حين يقوم آخر بتوظيف أمواله في موجودات متدنية المخاطرة . ومن أجل ما تقدم جاء هذا البحث الذي يهدف إلى تحليل هذه السياسة ومعرفة أثرها في المخاطرة المصرفية لذا فقد قسم إلى خمسة محاور يتناول الأول منها الإطار النظري للبحث فيما تضمن الثاني منهجية البحث وخصص المحور الثالث بالتحليل التطبيقي والرابع بتحليل فرضيات البحث واختتم الخامس بالاستنتاجات والتوصيات والمقترحات .

### المحور الأول /الإطار النظري للبحث

أولاً - رأس المال الممتلك :

أ- مفهوم رأس المال الممتلك :-

أن أهم مشاكل الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة تتركز على الجمع والاحتفاظ برأس مال كافي ، لذلك فإن كلمة رأس المال ( Capital ) يعرفها ( العلاق ، 2001: 134 ) على إنها " صافي موجودات المصرف والتي تضم الاستثمارات الأصلية فضلا عن المكاسب والأرباح " ، كما وعرفت على إنها " الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف و تتضمن الأسهم و الاحتياطات والأرباح المحتجزة في المصرف " ( Rose , 1999:471 ) أي إن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع ( الأسهم العادية ) والأسهم الممتازة والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

ب- وظائف رأس المال (أهميته):-

يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي:  
(أبو حمد وقُدوري ، 2005:144) ، ( Rose , 1999:472 ) ، ( العلاق ، 2001: 140 )

1- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستعملها المصرف ، إذ لا تمويل هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمويل من خلال رأس المال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية و رأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم إلا عند تصفية المصرف .

2- إن رأس المال يزيد من ثقة الناس في المصرف ويضمن المتعاملين معه (بضمنهم المودعين) من خلال القوة المالية للمصرف لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بان قوة المصرف تعتمد على متانة رأس ماله . وعليه فان المصرف الذي يشكل رأس المال الممتلك جزءاً كبيراً من مصادر أمواله يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويمتص خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه لذلك يعد العنصر الحيوي من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر قد تحدث في حالة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

3- رأس مال المصرف هو كل ما يملكه المصرف الجديد عند افتتاحه لأول مرة. ولهذا السبب، ولأن المصرف الجديد يصعب عليه في بدايته حياته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع لذلك فان رأس المال يلعب دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال المدة الأولى من نشأته.

4- رأس المال يخدم كمنظم لنمو المصرف، مما يساعد على ضمان نمو المصرف الفردي المستقر على المدى البعيد، كما إن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة رأس ماله بشكل طفيف ويتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض للمخاطر. لذلك فان الحذر من الخسارة سوف تزداد مع زيادة تعرض المصرف للمخاطرة ، فضلا عن ذلك إن المصرف الذي يوسع قاعدته وقوضه و ايداعاته بشكل سريع سوف يبدأ باستلام مؤشرات من السوق واللجنة المشرفة ( لجنة بازل ) بان نموه يجب أن يتباطأ في هذه المدة أو يجب امتلاك رأس مال إضافي .

5- إن قيود المصرف والتي تضعها السلطات التشريعية أصبحت أداة مهمة لتحديد مقدار المخاطر التي تستطيع المصارف تحملها . لذلك فان الجهات المعنية لن تمنح أي ترخيص وممارسة المهنة لأي مصرف ما لم يتوفر لهذا المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط على أجازة الممارسة ، كما إن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها واستثماراتها ، أي إن هناك علاقة بين التوظيف و رأس المال .

6- يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين ( المساهمين ) في مجلس إدارة المصرف ، إذ تتحدد القوة التصويتية للمساهمين في تعيين أو انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام في عدد الأسهم التي يمتلكونها.

### ج- مصادر زيادة رأس المال الممتلك وفوائده على المصارف:-

هناك عدد من المصادر لزيادة رأس المال الممتلك ومن أبرزها الآتي :

1- زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم جديدة : إذ إن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية لذا فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من إصدار أسهم جديدة في التوظيف في عمليات الإقراض والاستثمار لا فإن قدامى المساهمين سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال .

2- زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح : وهذا يكاد أن يكون المصدر الأكثر شيوعاً والأرخص مقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم ، ومن الضروري توظيف مبلغ الأرباح المحتجزة بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة و الشيء نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم إذ يتوجب استثمار الأموال المتأتية من عملية الإصدار بمعدل عائد يعادل على الأقل العائد الحالي على الاستثمارات بهدف المحافظة على معدل التوزيعات كوسيلة للحفاظ على سعر السهم ( العلق ، 2001:142). ولهذه الطريقة انتقادات أهمها قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم ، أي إن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح ( الحسيني و الدوري ، 2000 : 84 ) . ومن أبرز الفوائد التي يمكن للمصارف أن تجنيها عند رفع أو زيادة رأس مالها الممتلك هي الآتية:

( الناشف، وهندي ، 1998:152-153)

- تعزيز رأس مال تلك المصارف بحيث تكون ملائمة مع النسبة المفروضة على المصارف العالمية.

- تمكينها من زيادة انتشارها في البلد من خلال زيادة عدد فروع تلك المصارف والتي تعزز من قدرتها على استقطاب الودائع وإعطاء التسهيلات.

- تمكين المصارف من تفعيل مواردها البشرية الحالية ، واستقطاب الكفاءات المصرفية إذا توفرت لها الإجراءات المالية المناسبة .

- تمكين المصارف من توفير التسهيلات المطلوبة للمؤسسات أو المجموعات التجارية أو الصناعية الكبيرة خصوصاً إن الحد الأقصى لمبلغ التسهيلات المسموح إعطائها يرتبط ارتباطاً مباشراً بحجم الأموال الخاصة بكل مصرف.

- تمكين المصارف الكبيرة من استعمال التكنولوجيا الحديثة مما يسهل منافسة البنوك الأجنبية الكبيرة أو البنوك الأجنبية المشتركة العاملة في البلد.

- تعزيز قدرة المصارف على الحصول على تسهيلات كبيرة من المصارف العالمية وخصوصاً في حقل تعزيز الاعتمادات المستندية المفتوحة .

تعزيز قدرة المصارف على مواجهة أي خسائر قد تنجم عن عمليات التسليف والإقراض التي تقوم بها.

- تمكين المصارف من استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلد .

## ثانياً: المخاطرة

### أ- مفهوم المخاطرة:-

وردت مفاهيم عديدة للمخاطرة في مختلف الأدبيات والقواميس وذلك لاختلاف وجهات النظر من قبل الباحثين والكتاب ، وبصورة عامة فالمخاطرة حسب وجه نظر (Gitman) " هي احتمال تحقق الخسارة المالية ، فالموجود الذي يمتلك فرصة أكبر في تحقيق الخسارة يعتبر أخطر من تلك الموجودات التي لها فرصة أقل في تحقيق الخسارة وتعتبر الأسهم من أكثر الموجودات المالية مخاطرة نظراً للتقلب الكبير في عوائدها وكلما زاد التأكد بشأن العائد المتوقع لموجود معين كلما قل التقلب وبذلك تنخفض المخاطر". (Gitman,2000:199)

إذاً فالمخاطرة هي عبارة عن مقياس درجة التغير في عائد الفعلي عن قيمته المتوقعة وكلما كانت درجة التغير أكبر كانت المخاطرة أكبر والعكس صحيح .

### ب- أنواع المخاطرة :-

تقسم المخاطرة إلى ثلاثة أنواع :-

1- المخاطرة النظامية (systematic Risk) : وهي تلك المخاطرة التي تؤثر على عدد كبير من الموجودات سواء بدرجة كبيرة أو صغيرة ولأن تأثيرها يكون على اتساع السوق لذلك يطلق عليها بالمخاطرة السوقية ، فظروف السوق تؤثر تقريباً على كل الشركات بدرجة معينة كالزيادة الغير متوقعة في التضخم مثلاً تؤثر على أجور وتكاليف التجهيزات التي تشتريها الشركات وبالتالي فهي تؤثر على قيمة الموجودات وأسعار المنتجات ( Ross,et.al,1998:376 ) وترجع هذه المخاطرة إلى عوامل السوق التي تؤثر بصورة نظامية على كل الشركات مثل الحرب والتضخم ومعدلات الفائدة والأحداث الدولية والأحداث السياسية وغيرها .

(Gitman,2000:212)

2- المخاطرة اللانظامية (Unsystematic Risk) : وهي المخاطرة التي تؤثر على موجود واحد أو على مجموعة صغيرة من الموجودات ، ولأن هذه المخاطرة تكون وحيدة بالنسبة للموجود فإنه يطلق عليها بمخاطرة الموجود المحدد. ( Ross,et.al,1998:376 )

ويمكن تنويعها من خلال محفظة تحتوي على عدد من الأوراق المالية.

. (Mc.Menamin,1999:213)

3- المخاطرة الكلية ( Total Risk ) : تعرف بأنها " مجموع التباين في معدل العائد " أو هي حاصل جمع المخاطرتين النظامية و اللانظامية .

أما المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فهي: (الحسيني والدوري، 2000:99)

1- مخاطر عدم السيولة ، يجب أن يتمتع المصرف بمركز مالي سائل أي أن يمتلك احتياطات أولية كافية وبموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى سيولة بأسرع وقت وبدون خسارة .

2- مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء .

3- مخاطر الاستثمار المتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائدة إلى المصرف .

4- مخاطر السرقة والإفلاس والاختلاس .

5- مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة .

### المحور الثاني منهجية البحث

أ - مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال الممتلك وحجم المخاطرة المصرفية الناتجة عن الأنشطة المختلفة إذ يلعب رأس المال الممتلك دورا أساسيا في وقاية المصرف من تحمل المخاطر التي يمكن أن تتسرب إلى أموال المودعين وبالتالي تؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين وإضعاف المركز المالي للمصرف وبالتالي عدم قدرته على النمو و الاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية .

ب - أهمية البحث :

تحتل المصارف التجارية مركزا حيويا في الاقتصاد ، فهي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في تنويع تمويلاته ومنح الائتمان في ضوء ذلك للمقترضين والمستثمرين ، وهي بذلك تعد وسيطا بين عارضي وطالبي الأموال . ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال تحليل رأس المال الممتلك لأهميته كلبيرة في العمل المصرفي ، فضلا عن كون رأس المال المصرفي يعتمد عليه في بداية تكوين المصرف إلا انه يعد معيارا للأمان المصرفي بوصفه خط الدفاع الأول والوسادة الواقية لحماية المودعين أمام أي خسائر قد يتعرض لها المصرف .

ج - هدف البحث :-

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

1- قياس رأس المال الممتلك في المصارف عينة الدراسة ومدى قدرته على تغطية المخاطر المصرفية .

2- قياس المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة ومدى إمكانية مواجهتها .

3- بيان أثر كفاية رأس المال الممتلك في درجة المخاطرة المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية .

#### د - فرضية البحث :-

يمكن صياغة فرضية عامة للبحث وهي :-

(( عدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية )) .

#### هـ - العينة و المدة الزمنية التي خضعت للتحليل :

تم اختيار مصرفين لبلدين مختلفين في الأردن والسعودية وهما (الأردني الكويتي و الراجحي للاستثمار) كونهما من المصارف التي تمتلك أرضية واسعة على نطاق محلي (على وجه الخصوص)؛ والدولي والسمعة في مجال تأديتهما للخدمات والشهادات التي حصلت عليها من منظمات ومؤشرات عالمية ، وتمثلت المدة الزمنية التي خضعت للتحليل والبحث ما بين ( 2003-2006) .

#### و - أساليب جمع البيانات :

تم استخدام المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث لإغناء الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحثان على الكشوفات المالية الخاصة بالمصرفين والمتمثلة بكشف الميزانية العمومية وكشف الدخل في التحليل ، أما فيما يتعلق بالتحليل الإحصائي (ANOVA) فتم الحصول على النتائج من الحاسبة الالكترونية وباستخدام نظام (Excel) والجدول (1) يبين مؤشرات قياس كفاية رأس المال الممتلك والمخاطرة المصرفية والرموز الخاصة بهما كمتغيرين أحدهما مستقل والآخر معتمد تم استخدامها في تحليل الجانب الإحصائي كإشارة إلى النسب المستخدمة في التحليل .

جدول (1) مؤشرات كفاية رأس المال الممتلك والمخاطرة المصرفية والرموز الخاصة بهما

نوعه	الرمز	نسب المخاطرة المصرفية	نوعه	الرمز	نسب رأس المال الممتلك
معتمد	Y1	النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية	مستقل	X1	رأس المال الممتلك / إجمالي الودائع
معتمد	Y2	الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية	مستقل	X2	رأس المال الممتلك / القروض
معتمد	Y3	القروض / الموجودات الكلية	مستقل	X3	رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة
معتمد	Y4	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	مستقل	X4	رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات

المصدر: من إعداد الباحثين

#### ز - الأساليب المالية المستخدمة في القياس والتحليل :

أ- مقاييس كفاية ومثانة رأس المال الممتلك: (أبو حمد وقُدوري، 2005: 149-153)

رأس المال الممتلك

إجمالي الودائع

1- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع =

رأس المال الممتلك

2-نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض =

القروض

رأس المال الممتلك

3-نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة =

الموجودات الخطرة

رأس المال الممتلك

4-نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات =

مجموع الموجودات

ب - مؤشرات المخاطرة المصرفية : ( Hempel ,et.al, 1994 : 209 )

- 1- النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية .
- 2- الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية .
- 3- القروض / الموجودات الكلية .
- 4- الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة .

### المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث

أولاً - تحليل رأس المال الممتلك :

أ - نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين من رأس المال الممتلك عند الحاجة إلى ذلك. ويتضح من الجدول (2) أن المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (18.2%) وبعد مصرف الراجحي للاستثمار الأعلى قياساً بمصرف الأردن الكويتي من جهة وبالمتوسط العام من جهة أخرى مما يعكس وبشكل واضح أن هذا المصرف له القدرة على تلبية طلبات مودعيه من رأس ماله الممتلك والمتكون من (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع) ووفق هذا المؤشر، فنجد أن النتائج التي تم التوصل إليها خلال السنوات المبحوثة كانت متفوقة بعض الشيء على نتائج مصرف الأردن الكويتي عدا سنة (2006) كانت الأكثر تفوقاً وارتفاعاً وبلغت (24.7%) في حين كانت في المصرف الآخر ( 21.5%) وتأتي بالدرجة الثانية سنة (2005) وبلغت (19%) في حين كانت (13.7%) في مصرف الأردن الكويتي ، بالرغم من التفوق في



إدارة هذين المصرفين وسمعتهما محليا ودوليا في مستوى أدائه للخدمات المقدمة لزيائنه بشكل عام ومواكبتهما للتطورات الحاصلة في هذا المجال إلا أن الاختلافات في نسب هذا المؤشر يمكن أن تعزى إلى نمو رأس المال الممتلك والودائع لكلا المصرفين لذلك نجدهما متذبذبين خلال المدة المبحوثة بين الانخفاض والارتفاع فمثلا في مصرف الأردن الكويتي كان الانخفاض واضحا خلال السنتين (2004-2005) ومن ثم ارتفع هذا المؤشر في سنة (2006) وذلك لارتفاع رأس المال الممتلك قياسا بالودائع ، في حين كان هذا الحال ينطبق أيضا في مصرف الراجحي للاستثمار عدا سنة (2005) فقد شهد ارتفاعا في هذا المؤشر قياسا بالانخفاض الذي شهده مصرف الأردن الكويتي فضلا عن ذلك أن مقدار الارتفاع في سنة (2006) كان أقل من مقدار الارتفاع في مصرف الأردن الكويتي وبلغت (5.7%) للأول و(7.8%) للأخير ومع ذلك يعد مصرف الراجحي للاستثمار هو الأفضل وفق هذا المؤشر قياسا بالمصرف الآخر وجدول (2) يوضح ذلك.

## جدول (2)

### نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع

المتوسط العام	المتوسط	2006	2005	2004	2003	السنة
18.2	16.75	21.5	13.7	15.6	16.2	المصرف الأردني الكويتي
	19.65	24.7	19	16.7	18.2	الراجحي للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين

### ب- نسبة رأس الممتلك إلى القروض :-

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض ، ويعد من المقاييس المهمة في كفاية رأس المال الممتلك ، وهو أحد العوامل المؤثرة المهمة في تحديد السياسة الأقرضية للمصارف فضلا عن العوامل الأخرى والتي من ضمنها ( الودائع) .

ومن الجدول (3) يتضح أن المتوسط العام لهذا المؤشر (18.46%) ويعد مصرف الأردن الكويتي الأعلى قياسا بمصرف الراجحي للاستثمار وبمتوسط عام وبلغ (19.47%) في حين كان المتوسط العام للمصرف الآخر (17.45%) مما يعني أن هذا المصرف هو أفضل قدرة في مواجهة هذا النوع من المخاطر قياسا بالمصرف الآخر ونلاحظ من الجدول أن هناك تذبذباً في هذا المؤشر خلال السنوات المبحوثة بين انخفاض وارتفاع في كلا المصرفين مع تفوق واضح للمصرف الأردني الكويتي وخاصة في سنتي (2003-2004) وبلغت على التوالي (22.2%) (19%) بالرغم من الانخفاض في الأخير كان أكثر من الانخفاض في مصرف الراجحي للاستثمار وبمقدار (3.2%) في حين كان انخفاض المصرف الآخر (1.4%) فضلا عن ذلك أن هذا المصرف أستمر في انخفاض مؤشره إلى (15.7%) في سنة (2005) مع ارتفاع واضح في

المصرف الآخر ، وأستمر مصرف (الراجحي للاستثمار) في ارتفاع مؤشره مع تحسنها في مصرف الأردنّي الكويطي في سنة (2006) وكان ارتفاع مؤشره أكثر من المصرف الآخر ويمكن أن تعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع رأس المال الممتلك في تلك السنة قياساً بنمو القروض فيه مما يعني ارتفاع هامش الأمان لكلا المصرفين والذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، وبالرغم من الانخفاضات التي حدثت في مصرف الأردنّي الكويطي قياساً بالمصرف الآخر إلا أن المتوسط العام لهذا المؤشر كان الأفضل والأكثر قياساً به ، مما يعني أن هذا المصرف يمتلك قدرة مواجهة مخاطر الفشل في استرداد الأموال المستثمرة في القروض أكثر بقليل وبمقدار (2.2%) عن مصرف أراجحي للاستثمار وجدول (3) يوضح ذلك .

جدول (3) نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض

السنة المصرف	2003	2004	2005	2006	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويطي	22.2	19	15.7	21	19.47	18.46
الراجحي للاستثمار	17.1	15.7	17	20	17.45	

المصدر: من إعداد الباحثين

#### ج- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة :

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطرة ، وهي تشمل كل الموجودات باستثناء عديمة المخاطرة أو المضمونة مثلًا {السندات الحكومية ، النقدية لدى البنك المركزي ، نقد في الصندوق} لذا يعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية في مواجهة الخسائر المحتملة من هذه الموجودات والتي من ضمنها {القروض} الممنوحة للزبائن . ويتضح من الجدول (4) أن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (15.93%) وأن أعلى متوسط سجل قياساً بهذا المتوسط هو مصرف أراجحي للاستثمار وقد بلغ (16.5%) وهو أعلى أيضاً من مصرف الأردنّي الكويطي والذي هو بلغ (15.37%) مما يعني أن هذا المصرف قادر على مواجهة هذه الخسائر من خلال رأس ماله الممتلك قياساً بالموجودات ذات المخاطر، ويلاحظ من الجدول (4) إن هناك تذبذباً في هذا المؤشر أيضاً بين انخفاض وارتفاع مع تفوق واضح لمصرف أراجحي في سنتين هما (2005،2006) وبلغا على التوالي ( 16% ، 19%) مع انخفاض في سنة (2003) قياساً بمصرف الأردنّي الكويطي مع تساويهما في سنة (2004) مما يعني أن هذين المصرفين وفق هذا المؤشر متقاربان بعض الشيء بالرغم من التفوق لصالح المصرف لأراجحي للاستثمار، فضلاً عن ذلك أن مستوى الانخفاض لهذا المؤشر كان واضحاً لدى مصرف الأردنّي الكويطي و لاسيما في سنتي (2004،2005) وبلغا على التوالي (15% ، 12.3%) إلا أن الارتفاع الذي كان في سنتي (2003،2006) قد أدى إلى ارتفاع المتوسط العام لهذا المصرف ، في حين أن شركة أراجحي المصرفية للاستثمار كان مستوى تذبذبه أقل من

المصرف الآخر بالرغم من الانخفاض في سنة (2004)، إلا أن الارتفاع الذي تلي هذه السنة قد أثرت على المتوسط العام لهذا المصرف وجعلته متوقفاً على المصرف الآخر و الجدول (4) يوضح ذلك .

جدول (4) نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة

المصرف	السنة	2003	2004	2005	2006	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي		17.2	15	12.3	17	15.37	15.93
الراجحي للاستثمار		16	15	16	19	16.5	

المصدر : من إعداد الباحثين

#### د - نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته الكلية . فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين لكن يؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين . ويتضح من الجدول (5) إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ (12.28%) وإن أعلى متوسط قد سجله قياساً بهذا المتوسط كان في مصرف الراجحي للاستثمار قد بلغ (14.75%) وكان في الوقت نفسه الأعلى قياساً بمتوسط مصرف الأردنّي الكويتي والذي بلغ (9.82%) خلال المدة المبحوثة ، مما يتبين من ذلك إن الأول كان الأفضل والأكثر تقوفاً قياساً بالأخير وفق هذا المؤشر بالرغم من تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع في نسب هذا المؤشر خلال تلك المدة ، وتعد سنة (2006) الأعلى نسبةً قد سجلها مصرف الراجحي للاستثمار وبلغت (17.3%) في حين إن أعلى نسبة قد سجلها مصرف الأردنّي الكويتي كانت أيضاً في السنة نفسها وبلغت (12.2%)، في حين إن أدنى نسبة قد سجلت له كانت في سنة (2005) إذ بلغت (7.7%) أما مصرف الراجحي فقد بلغت أدنى نسبة له (13.1%) في سنة (2004) ، و بالرغم من الانخفاض الذي سجله هذا المصرف إلا إنها تعد الأعلى قياساً بما سجله مصرف الأردنّي الكويتي خلال المدة المبحوثة ، مما يعني إن الأول له القدرة على تمويل موجوداته وإن كانت النسبة ضعيفة من رأس ماله الممتلك بينما باقي النسبة فيتم تمويلها من أموال الغير ( والتي تعد الودائع احد مكوناتها ) ، ويتضح من التحليل أيضاً إن مقدار الفرق بين المتوسطين لكلا المصرفين كان كبيراً بعض الشيء ، مما يؤكد إن هذا المصرف له القدرة على حماية أفضل للمودعين من المصرف الآخر و قدرته على مواجهه الخسائر التي يتعرض لها المصرف من استثمار أمواله بهذه الموجودات بشكل عام وبالقروض بشكل خاص .

جدول (5) نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات

المصرف	السنة	2003	2004	2005	2006	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي		10	9.4	7.7	12.2	9.82	12.28
الراجحي للاستثمار		14.4	13.1	14.2	17.3	14.75	

المصدر : من إعداد الباحثين

## ثانياً - تحليل المخاطرة المصرفية :

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات المخاطرة المصرفية والتي تتضمن أربعة مقاييس وهي:

أ- النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية :

إذ يعزى ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة إي انه يعكس زيادة الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصرف وبالتالي فان المصرف يقوم بمواجهة أي التزام اتجاه الآخرين .

جدول (6) النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / الموجودات الكلية

المتوسط العام	المتوسط	2006	2005	2004	2003	السنة المصرف
22.5	20	12	21	24	24	الأردني الكويتي
	25	30	30	20	20	الراجحي للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاوت المصرفين (الأردني و الراجحي) ، وقد بلغ المتوسط العام (22.5%) إذ نلاحظ إن المصرف الأردني الكويتي في السنتين الأولى للبحث قد بلغت (24%) وهي أعلى مستوى وصلت إليه ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض إذ كان أدنى مستوى لها في سنة (2006) إذ بلغت (12%) . ويرجع الارتفاع من سنة إلى أخرى خلال سنوات التحليل ( 2003-2006) بسبب النمو بالنقد والأرصدة المملوكة و الموجودات الكلية ، و ارتفعت الموجودات الكلية من (717685211) مليون دينار أردني في سنة (2003) إلى (1515214710) مليون دينار أردني في سنة (2006) أي بارتفاع مقداره (111%) مرة . أما في مصرف الراجحي للاستثمار فنلاحظ الاستقرار في هذه النسبة في السنتين (2003 ، 2004) إذ بلغت (20%) ومن ثم ارتفعت في السنتين الأخيرتين (2005 ، 2006) إذ بلغت (30%) لكل منهما ؛ ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع نسبة النمو بالموجودات الكلية والأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف ، إذ ارتفعت الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصرف في سنة (2006) إلى (3307225) مليون ريال سعودي مقارنة بنسبة (2003) والذي كان رصيدها (1606800) مليون ريال سعودي أي محققة نموا مقداره (105%) مرة ، أما الموجودات الكلية فقد ارتفعت أرصدها من (64678324) مليون ريال سعودي في سنة (2003) إلى (104244642) مليون ريال سعودي في سنة (2006) أي بارتفاع مقداره (61%) مرة .

ب- الموجودات النقدية و الاستثمارات / الموجودات الكلية:

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها التزاماته.

جدول (7) الموجودات النقدية و الاستثمارات / الموجودات الكلية

المتوسط العام	المتوسط	2006	2005	2004	2003	السنة المصرف
82	78	78	76	84	76	الأردني الكويتي
	87	90	87	85	86	الراجحي للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال ملاحظة الجدول (7) نلاحظ بأن المصرفين متفاوتين في نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / الموجودات الكلية. إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (82%)، ففي مصرف الأردنّي الكويّتي نلاحظ ارتفاع وانخفاض النسبة من سنة إلى أخرى إذ كانت هذه النسبة تبلغ (76%) في سنة (2003) ثم ارتفعت في سنة (2004) إذ بلغت (84%) وهي أعلى مستوى وصلت إليه خلال سنوات البحث ثم عادت إلى الانخفاض إلى أن استقرت في سنة (2006) إذ وصلت النسبة إلى (78%). ويرجع السبب في هذه التذبذبات إلى النمو بالموجودات النقدية والاستثمارات فقد ازدادت من (108842735) مليون دينار في الأردنّي الكويّتي في سنة (2003) إلى (752603952) مليون دينار في سنة (2004) أي بزيادة مقدارها (591%) مرة أي أن المصرف قام بتوظيف أمواله في استثمارات مالية .

أما مصرف الراجحي فإنه يتضح ومن خلال الجدول (7) إن أدنى مستوى للنسبة كان في سنة (2004) إذ بلغت (85%) وهي تقابل في السنة ذاتها أعلى ارتفاع سجلها المصرف الأردنّي الكويّتي خلال سنوات البحث. ثم عادت إلى الارتفاع في سنة (2006) محققه نسبة مقدارها (90%) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة والنمو في الأرصدة والموجودات النقدية والاستثمارات فقد ازدادت من (55972168) مليون ريال سعودي في سنة (2003) إلى (94265253) مليون ريال في سنة (2006) أي بزيادة مقدارها (68%) مرة ويرجع سبب الزيادة إلى قيام المصرف بتوظيف أمواله في استثمارات مالية .

#### ج- القروض / الموجودات الكلية :

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار انه يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حاله عدم سداد من قبل المقترضين .

جدول (8) القروض / الموجودات الكلية

المتوسط العام	المتوسط	2006	2005	2004	2003	السنة المصرف
67	50	58	48	50	44	الأردني الكويّتي
	84	87	84	83	84	الراجحي للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه يتبين تفاوت المصرفين عينة البحث في هذا المؤشر إذ بلغ المتوسط العام لهذه النسبة (67%) ومن خلال استخراج هذا المؤشر نلاحظ تذبذب النسبة ارتفاعا وانخفاضا من سنة إلى أخرى إذ كانت النسبة تبلغ (44%) في السنة الأولى من سنوات البحث وهي أدنى مستوى لها ثم ارتفعت في سنة (2004) إذ بلغت (50%) ثم بدأت بالتذبذب إلى أن بلغت في سنة (2006) ما نسبته (58%) وهي أعلى نسبة سجلته ، أما المتوسط الحسابي فقد بلغ (50%) ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع ونمو القروض والموجودات الكلية لهذا المصرف إذ بلغت نسبة نمو القروض للسنوات (2004،2006) مقارنة بسنة الأساس (2003)

(176%) مرة إذ ارتفعت الأرصدة حتى بلغت (879824624) مليون دينار أردني في سنة (2006) مقارنة بسنة (2003) إذ بلغت الأرصدة (318212600) مليون دينار أردني .  
 أما في مصرف أراجحي فهناك ارتفاع و انخفاض في هذه النسبة إذ كانت هذه النسبة تبلغ (84%) في السنة الأولى ثم بدأت بالتذبذب بالارتفاع و الانخفاض إلى أن بلغت في سنة (2006) ما مقداره (87%) وهي أعلى مستوى لها خلال سنوات البحث ويرجع سبب هذا الارتفاع والانخفاض إلى نمو القروض والموجودات الكلية فاتضح بان رصيد القروض قد ارتفع من (54365318) مليون ريال سعودي في سنة (2003) إلى (90958028) مليون ريال سعودي في سنة (2006) أي محققا نموا مقداره (67%) مرة ، فضلا عن ذلك أن النسب التي سجلها مصرف أراجحي وفق هذا المؤشر تعد مرتفعة قياسا بالمصرف الآخر مما يتضح نمو هذا المؤشر بالنسبة للمصرف الأول قياسا بالأخير والجدول رقم (8) يوضح ذلك .

#### د- الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:

يقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر من (1) كان عائد المصرف أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح.

جدول (9) الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

المتوسط العام	المتوسط	2006	2005	2004	2003	السنة
96	86	100	86	84	74	المصرف الأردني الكويتي
	106	115	110	100	100	الراجحي للاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نجد هناك تفاوت بين المصرفين (الأردني و الراجحي) إذ بلغ المتوسط العام (96%) ففي المصرف الأردني الكويتي نلاحظ ارتفاع النسبة من سنة إلى أخرى إذ بلغت في السنة الأولى (74%) وهي أدنى مستوى حققتها وبعد ذلك بدأت بالارتفاع تدريجيا إلى أن حققت أعلى مستوى لها في سنة (2006) إذ وصلت إلى (1) وسبب ذلك يعود إلى نمو الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فقد ارتفعت أرصدة الموجودات الحساسة من (377826344) مليون دينار أردني في سنة (2003) إلى (993474473) مليون دينار أردني في سنة (2006) أي بزيادة مقدارها (162%) مرة ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة توظيف أموال المصرف في الاستثمارات المالية .

أما مصرف أراجحي فكانت نسبته مرتفعة وذلك بسبب نمو وزيادة أرصدة الموجودات الحساسة ، فقد سجلت أعلى ارتفاع لها في سنة (2006) إذ وصلت إلى (115%) وقد بلغ المتوسط (106%) ، أما أرصدة الموجودات الحساسة فقد ارتفعت من (54365318) مليون ريال سعودي في سنة (2003) إلى (90958028) مليون ريال سعودي في سنة (2006) أي بزيادة مقدارها (67%) مرة وسبب الزيادة يرجع إلى أن المصرف يوظف أمواله في استثمارات مالية تدر عوائد عالية ،

فضلا عن ذلك إن ما سجله هذا المصرف خلال سنوات البحث كانت قيمها لا تقل عن (1) ، مما يتضح جودة إدارة هذا المصرف في كيفية توظيف أمواله بالشكل الذي يعزز من قوته الاستثمارية من جهة وسمعته لدى المستثمرين والمساهمين من جهة أخرى قياسا بالمصرف الآخر .

### المحور الرابع اختبار فرضيات البحث

أولاً - تحليل التأثير بين (X1) و (Y1,Y2,Y3,Y4) :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي (ANOVA) في الجدول (10) أن هناك تأثيراً لـ (X1) على كل من (Y1,Y2,Y3) بالنسبة لمصرف الأردن الكويتي واذ بلغ معامل تحديدهم على التوالي (70.6%) ، (62.5%) ، (64.5%) ، في حين كان تأثير (X1) على (Y4) ضعيفا قياسا بالمتغيرات الثلاث إلا أن هذا التأثير (X1) على المتغيرات الأربعة كان غير معنوياً إذ بلغت (F) المحسوبة لهم على التوالي (4.81) ، (3.312) ، (3.635) ، (1.95) قياسا بـ (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، مما يتضح من ذلك أن هذا المصرف يؤيد قبول فرضية العدم بالنسبة لهذا المتغير (X1) . وما يؤكد ذلك قوة المتغير (X1) لهذا المصرف غير معنوي أيضاً على وفق النتائج التي تم الحصول عليها بخصوص (T) المحسوبة إذ بلغت على التوالي (-2.20) ، (1.725) ، (1.906) ، (1.4) وهي أقل من (T) الجدولية البالغة (2.353) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) .

أما بالنسبة لمصرف الراجحي للاستثمار فكان تأثير (X1) على (Y2,Y3) إذ بلغ معامل تحديدهما على التوالي (98.4%) ، (99.1%) ، كما إن هذا التأثير كان معنوياً على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة لكلاهما على التوالي (127.04) ، (221.36) وهو أكبر من (F) الجدولية عند مستوى معنوي (0.05) ، مما يعني رفض هذا المصرف لفرضية العدم بالنسبة لتأثير (X1) على المتغيرين (Y2,Y3) فضلاً عن ذلك إن قوة المتغير (X1) كان كبيراً وعلى وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة لكلاهما على التوالي (11.271) ، (14.88) وهي أكبر من (T) الجدولية مما يؤكد رفض لفرضية العدم . مما يعني من ذلك إن وحدة واحدة من المتغير (X1) سوف يؤدي إلى التأثير بمقدار (0.006126) لمتغير (Y2) و (0.004928) لمتغير (Y3) وهذا المقدارين يمثلان ألبينا لمتغير (X1) وفق نتائج تحليل (ANOVA) ، أما من ناحية تأثير (X1) على المتغيرين (Y1,Y4) لهذا المصرف كان للتأثير ضعيفا قياساً بالمتغيرين من جهة وقياساً بالمتغيرات الثلاث لمصرف الأردن الكويتي (Y1,Y2,Y3) من جهة أخرى ، كما إن هذا التأثير كان غير معنوياً على وفق اختبار (F) إذ بلغت على التوالي (2.23) ، (2.462) وهي أقل من (F) الجدولية، فضلاً عن ذلك إن قوة المتغير (X1) كان غير معنوياً

أيضاً وفق اختبار (T) إذ بلغتا على التوالي (1.50) ، (-1.57) وهي أقل من (T) الجدولية عند المستوى المعنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) مما يؤكد قبول المصرف لفرضية العدم بالنسبة لتأثير (X1) على (Y1,Y4) وجدول (10) يوضح ذلك .

جدول (10) تحليل التأثير بين (X1) و (Y1,Y2,Y3,Y4)

المتغير المستقل (X1)			المتغير المعتمد	المصرف
T	F	R <sup>2</sup>		
2.20 -	4.81	%70.6	Y1	الأردني الكويتي
1.725	3.312	%62.5	Y2	
1.906	3.635	%64.5	Y3	
1.4	1.95	%49.3	Y4	
1.50	2.23	%52.7	Y1	الراجحي للاستثمار
11.271	127.04	%98.4	Y2	
14.88	221.36	%99.1	Y3	
1.57 -	2.462	%55.1	Y4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

\* (F) الجدولية = (10.12)

\*\* (T) الجدولية = (2.353) . وهكذا في بقية الجداول

ثانياً - تحليل التأثير بين (X2) و (Y1,Y2,Y3,Y4) :-

أظهرت نتائج التحليل في الجدول (1) إن هناك تأثيراً واحداً فقط وضعيفاً لمتغير (X2) على (Y2) لمصرف الأردنني الكويتي و إذ بلغ معامل تحديده (54%) قياساً بما سجله مصرف الراجحي للاستثمار في المتغيرات الثلاثة الأخيرة ، أما باقي المتغيرات بالنسبة للمصرف الأول فكان التأثير ضعيفاً جداً إذ بلغ على التوالي (21.55%) ، (46.8%) ، (13.6%) ، فضلاً عن ذلك إن للتأثير كان غير معنوياً في المتغيرات الأربعة لهذا المصرف على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحتسبة لهم (0.424) ، (2.38) ، (1.82) ، (0.263) وهي أقل من (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، مما يعني قبول المصرف لفرضية العدم بالنسبة لتأثير (X2) على المتغيرات الأربعة ، وما يؤكد صحة هذا التحليل هو عدم معنوية درجة قوة المتغير (X2) لهذا المصرف على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحتسبة على التوالي (-0.206) ، (-1.33) ، (1.34) ، (-0.162) وهي أقل من (T) الجدولية البالغة (2.353) عند مستوى معنوي (0.05) .

أما بالنسبة لمصرف الراجحي للاستثمار فقد كان على العكس تماماً مع مصرف الأردنني الكويتي ، أي إن هناك تأثيراً للمتغير (X2) على ثلاث متغيرات وهي (Y2,Y3,Y4) إذ بلغ على التوالي (95.5%) ، (99.3%) ، (88.25%) إلا إن هذا التأثير كان قوياً ومعنوياً في اثنين هما (Y2,Y3) على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحتسبة لهما (42.6) ، (272.6) وهي أكثر من (F) الجدولية ، بينما (Y4) فقد كانت (F) المحتسبة لها أقل من (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوي (0.05) .



أما بالنسبة لتأثير (X2) على (Y1) فقد كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي إذ بلغ معامل تحديده (44.6%) ، أما (F) المحسوبة (1.61) وهي أقل من (F) الجدولية ، ويتضح من ذلك أن مصرف الراجحي يقبل فرضية العدم عند المتغيرين (Y1,Y4) ويرفضها عند المتغيرين (Y2,Y3) ، وما يؤكد صحة ذلك هو اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة ( قوة تأثير X2 ) على التوالي (1.27) ، (6.526) ، (16.5) ، (2.073) ، مما يلاحظ من ذلك إن قوة المتغير (X2) كان في (Y2,Y3) بدلالة إن (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية البالغة (2.353) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، أي إن تغيير وحدة واحدة من المتغير (X2) يؤدي إلى التأثير في (Y2) ، (Y3) بمقدار ألبينا المستخرجة من التحليل إذ بلغت على التوالي (0.011628) ، (0.009505) مما يعني إن أي زيادة أو إضافة في مقدار المتغير (X2) يؤدي إلى مضاعفة التأثير بمقدار ألبينا للمتغير (X2) على وفق نموذج معادلة الانحدار. في حين إن (T) المحسوبة للمتغيرين (Y1,Y3) أقل من (T) الجدولية ونستنتج من ذلك إن قوة تأثير المتغير (X2) و معنويته على (Y2,Y3) للمصرف الراجحي للاستثمار في حين كان قوة التأثير ضعيف وغير معنوي في المتغيرات الأربعة في الأردني الكويتي .

جدول (11) تحليل التأثير بين (X2) و (Y1,Y2,Y3,Y4)

المتغير المستقل (X2)			المتغير المعتمد	المصرف
T	F	R <sup>2</sup>		
0.206 -	0.424	%21.55	Y1	الأردني الكويتي
1.33 -	2.38	%54	Y2	
1.34	1.82	%46.8	Y3	
0.162 -	0.263	%13.6	Y4	
1.27	1.61	%44.6	Y1	الراجحي للاستثمار
6.526	42.6	%95.5	Y2	
16.5	272.6	%99.3	Y3	
2.073	4.3	%68.25	Y4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

### ثالثاً - تحليل التأثير بين (X3) و (Y1,Y2,Y3,Y4) :-

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (2) إن هناك تأثيراً للمتغير (X3) على اثنين من المتغيرات هي (Y1,Y2) لمصرف الأردنني الكويتي إذ بلغ معامل تحديدهما (70%) ، (63.4%) إلا إن هذا التأثير كان غير معنوياً على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة لكلاهما على التوالي (4.507) ، (3.187) وهي أقل من (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، في حين كان التأثير ضعيفاً للمتغير (X3) على المتغيرين (Y3,Y4) وفي الوقت نفسه غير معنوي على وفق اختبار (F) إذ بلغت على التوالي (1.42) ، (1.74) وهي أقل من (F) الجدولية ، مما يتضح إن هذا المصرف يؤيد قبول فرضية العدم وذلك لعدم وجود تأثير معنوي لمتغير (X3) على المتغيرات الأربعة (Y1,Y2,Y3,Y4) ، كما إن قوة تأثير المتغير (X3) كانت ضعيفة على وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحسوبة لهم

على التوالي (-2.032) ، (1.366) ، (1.13) ، (1.33) وهي اقل من (T) الجدولية البالغة (2.353) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، مما يعني عدم معنوية قوة تأثير المتغير (X3) وهذا ما يؤيد صحة الفرضية (فرضية العدم) .

أما بالنسبة لمصرف أراجي للاستثمار فيتضح من الجدول (2) إن هناك تأثير للمتغير (X3) على ثلاث متغيرات هي (Y2,Y3,Y4) لاسيما المتغيرين الأولين فان التأثير قوي وبلغ على التوالي (96.03%) ، (89.7%) وهو معنوي وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة لهما (48.4) ، (287.3) وهي اكبر من (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) في حين كان تأثير (X3) على (Y4) غير معنوية إذ بلغت (F) المحسوبة (4.567) وهي اقل من (F) الجدولية ، أما من حيث تأثير (X3) على (Y1) فقد كان ضعيفا إذ بلغ معامل تحديده (44.4%) وغير معنوي أيضا على وفق اختبار (F) إذ بلغ (1.6) وهي اقل من (F) الجدولية ، مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول فرضية العدم في متغيرين (Y1,Y4) ويرفض الفرضية في المتغيرين الآخرين (Y2,Y3) .

وما يؤكد ذلك هو اختبار (T) { قوة تأثير المتغير X3 } إذ بلغت (T) المحسوبة للمتغيرين (Y2,Y3) على التوالي (6.957) ، (17.7) وهي اكبر من (T) الجدولية البالغة (2.353) عند مستوى معنوي (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) ، لذلك فإن الوحدة الواحدة من المتغير (X3) سوف يؤدي إلى التأثير في مقدار (Y2,Y3) بمقدار الإضافة و ألبينا للمتغير (X3) البالغ على التوالي (0.012222) ، (0.009835) وهذا ما يؤكد على مدى قوة تأثير هذا المتغير على المتغيرين لهذا المصرف. أما بالنسبة للمتغيرين الآخرين (Y1,Y4) فقد كانت (T) المحسوبة لهما اقل من (T) الجدولية وبلغت على التوالي (1.265) ، (2.137) مما يؤكد إن قوة التأثير لهذا المتغير كانت ضعيفة وفق هذا الاختبار على هذين المتغيرين في هذا المصرف .

جدول (12) تحليل التأثير بين (X3) و (Y1,Y2,Y3,Y4)

المتغير المستقل (X3)			المتغير المعتمد	المصرف
T	F	R <sup>2</sup>		
2.032 -	4.507	%70	Y1	الأردني الكويتي
1.366	3.187	%63.4	Y2	
1.13	1.42	%41.5	Y3	
1.33	1.74	%48.3	Y4	
1.265	1.6	%44.4	Y1	أراجي للاستثمار
6.957	48.4	%96.03	Y2	
17.7	287.3	%99.7	Y3	
2.137	4.567	%69.5	Y4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

رابعاً - تحليل التأثير بين (X4) و (Y1,Y2,Y3,Y4) :-

يتبين من الجدول (13) أن نتائج التحليل الإحصائي لمصرف الأردنني الكويتي كان التأثير لهذا المتغير (X4) على المتغيرات الأربعة ضعيفاً وبلغ على التوالي (49.6%) ، (40.1%) ،

(46.3%) ، (29.1%) وفي الوقت نفسه غير معنوي على وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحتسبة على التوالي (1.906) ، (1.35) ، (1.684) ، (0.805) وهي أقل من (F) الجدولية البالغة (10.12) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=3) مما يعني قبول هذا المصرف الفرضية العدم اعتماد هذا التحليل ، وما يؤكد ذلك أيضا قوة تأثير المتغير (X4) وفق اختبار (T) إذ بلغت (T) المحتسبة على التوالي (-1.381) ، (1.06) ، (1.3) ، (0.897) وهي أقل من (T) الجدولية البالغة (2.353) بما يؤكد إن قوة تأثير هذا المتغير ضعيفة وغير معنوية مما يؤيد صحة الفرضية .

أما مصرفلراجحي للاستثمار فأن هناك تأثيراً قوياً للمتغير (X4) على ثلاث متغيرات هي (Y2, Y3, Y4) وبلغت على التوالي (94.5%) ، (99.6%) ، (66.4%) إلا إن التأثير كان معنوياً في اثنين هما (Y2, Y3) ، وبلغت قيمة F المحسوبة لهما على التوالي (34.464) ، (380.5) مما يعني رفض لفرضية العدم وفق هذين المتغيرين ، بينما المتغير (Y4) فقد كان غير معنوي بالرغم من وجود تأثير قوي بعض الشيء للمتغير (X4) على هذا المتغير، مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف يؤيد قبول هذه الفرضية (فرضية العدم) لهذين المتغيرين (Y1, Y4) . وما يؤكد صحة ذلك هو أن قوة تأثير المتغير (X4) كان معنوياً وفق اختبار (T) في متغيرين (Y2, Y3) إذ بلغت (T) المحتسبة على التوالي (5.870) ، (21.920) وهي أقل من (T) الجدولية البالغة (2.353) وبمستوى معنوي (0.05) ، في حين إن قوة تأثير (X4) كان ضعيفاً وغير معنوي على المتغيرين (Y1, Y4) إذ بلغت (1.12) ، (1.964) وهي أقل من (T) الجدولية و الجدول (13) يوضح ذلك .

جدول (13) تحليل التأثير بين (X4) و (Y1, Y2, Y3, Y4)

المتغير المستقل (X4)			المتغير المعتمد	المصرف
T	F	R <sup>2</sup>		
1.381 -	1.906	%49.6	Y1	الأردني الكويتي
1.06	1.35	%40.1	Y2	
1.3	1.684	%46.3	Y3	
0.897	0.805	%29.1	Y4	
1.12	1.416	%41.5	Y1	الراجحي للاستثمار
5.870	34.464	%94.5	Y2	
21.920	380.5	%99.6	Y3	
1.964	3.86	%66.4	Y4	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

## المحور الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

#### أولاً - الاستنتاجات

أ- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن مصرف لراجحي للاستثمار كان أكثر قوياً في نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع والموجودات الخطرة ، مما يعني إن هذا المصرف أكثر قدرة

على الإبقاء بالتزاماته تجاه المودعين ومواجهة الخسائر الناجمة عن عملية الاستثمار قياساً  
بمصرف الأردنّي الكويّتي .

ب- وجد من النتائج إن مصرف الأردنّي الكويّتي كان الأكثر تفوقاً في نسبة رأس المال الممتلك  
إلى القروض ومجموع الموجودات، مما يعني من ذلك إن هذا المصرف أكثر قدرة على استثمار  
أمواله في القروض وتمويل الموجودات الكلية وحماية المودعين قياساً بالراجحي .

ج- وجد من خلال التحليل لنسب المخاطرة إن مصرف أراجحي أكثر قدرة على تخفيض  
المخاطرة المصرفية من الأردنّي الكويّتي وذلك لزيادة أرصده النقدية والاستثمارات من جهة ،  
وأكثر مخاطرة مصرفية من الأخير وذلك لارتفاع مؤشر القروض إلى الموجودات الكلية أي ارتفاع  
المخاطرة الائتمانية له بالرغم من انخفاض نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض قياساً بالأخير  
من جهة أخرى .

د- وجد من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأثيراً قوياً وضعيفاً للمتغير (X1) على  
المتغيرات الأربعة (Y1,Y2,Y3,Y4) إلا انه غير معنوي بالنسبة لمصرف الأردنّي الكويّتي  
ومعنوي في متغيرين (Y2,Y3) لمصرف الراجحي ، مما يعني أن الأول يؤيد فرضية العدم بنسبة  
(100%) بينما الأخير يرفضها بنسبة (50%) .

هـ - وجد من التحليل أن هناك تأثيراً ضعيفاً وقوياً للمتغير (X2) على المتغيرات الأربعة إلا انه  
غير معنوي بالنسبة لمصرف الأردنّي الكويّتي ومعنوي في اثنين أيضاً لمصرف الراجحي هما  
(Y2,Y3) ، مما يعني أن المصرفين قد سجلا النسبة نفسها في الاستنتاج ( د ) .

و- وجد أن هناك تأثيراً قوياً وضعيفاً للمتغير (X3) على المتغيرات الأربعة إلا انه غير معنوي  
أيضاً في مصرف الأردنّي الكويّتي ومعنوي في اثنين أيضاً بالنسبة للراجحي هما (Y2,Y3) أي  
إن هذا التأثير مشابه بما سجله المصرفان في الاستنتاج ( د ) .

ز- وجد من التحليل أن هناك تأثيراً ضعيفاً وقوياً للمتغير (X4) على المتغيرات الأربعة إلا انه  
غير معنوي أيضاً بالنسبة لمصرف الأردنّي الكويّتي ومعنوي في اثنين أيضاً لمصرف أراجحي  
هما (Y2,Y3) أي نفس النسبة التي سجلت في الاستنتاج ( د ) .

ح- يتضح من الاستنتاج ( د ) ، ( هـ ) ، ( و ) ، ( ز ) أن أكثر تأثيراً معنوياً للمتغيرات الأربعة  
(X1,X2,X3,X4) كانت في المتغيرين (Y2,Y3) بالنسبة لمصرف الراجحي للاستثمار بينما  
يوجد تأثير إلا انه غير معنوي لهذه المتغيرات على المتغيرات الأربعة ، مما يعني من ذلك أن أي  
تغيير في هذه النسب (المتغير المستقل) سوف يؤثر بمقدار معامل التحديد على كلا المتغيرين من  
جهة ، وبمقدار ألبيتا في معادلة الانحدار من جهة أخرى .

ثانياً - التوصيات

أ- ضرورة الاهتمام بهذا المصدر التمويلي المهم في المصرف والعمل على تنشيطه لأهداف متعددة منها:

- 1- تدعيم ثقة المستثمرين والمودعين بقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته تجاههم .
- 2- حماية المصرف من السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها و لاسيما خلال الأزمات و الكوارث.
- 3- يعمل مع غيره من مصادر التمويل الأخرى كالودائع مثلاً في مجابهة المخاطر المصرفية المتعددة والتي من أمثلتها في نقطة ( 2 ) مضافا لها عدم سداد المقترضين مستحقاتهم للمصرف بالأوقات المحددة من قبل الأخير وغيرها .
- ب- لا بد من العمل على معرفة المخاطر التي يواجهها المصرف ودراستها بشكل دقيق من قبل العاملين و المتخصصين في المصرف وكيفية التعامل معها في ضوء مصادر و الإمكانيات التمويلية المتوفرة لدى المصرف .
- ج- لا بد من توعية العاملين في المصرف وذلك باطلاعهم على آخر مستجدات العمل المصرفي سواء أكان على مستوى الخدمات أم غيرها و إعداد برامج تدريبية في كيفية التعامل مع المخاطر المصرفية والتي تعد من المخاطر المهمة يمكن عدها الأكثر أهمية وخطورة هي طابع المنافسة المصرفية العالمية بشكل عام والعراق بشكل خاص و لاسيما عند دخول المصارف الأجنبية له .

#### ثالثاً - المقترحات :

أ- ضرورة إعداد دراسة تبين تأثير المتغيرات التمويلية الأخرى على نسب المخاطرة المصرفية وأجراء مقارنة مع بعضها البعض لبيان أي المتغيرات الأكثر تأثيراً لكي يعمل المصرف على تنشيطه.

ب - ضرورة إعداد دراسة كما في النقطة ( أ ) ولكن على مصارف عراقية ولمختلف القطاعات لبيان أكثر المتغيرات والمصادر التمويلية المتوفرة؛إمكانية مجابهة المخاطر المصرفية في ظل الظروف البلد الحالية .

#### المصادر:-

- 1- أبو حمد و قدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل : (إدارة المصارف) جامعة الموصل، 2005.
- 2- الحسيني والدوري، د. فلاح حسن عداي، مؤيد عبد الرحمن عبد الله: ( إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر ) عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2000.
- 3- العلاق ، بشير عباس : ( إدارة المصارف - مدخل وظيفي) ، الأردن 2001 .
- 4- الناشف وهندي ، أنطوان ، خليل : ( العمليات المصرفية والسوق المالية) الجزء الأول ، المؤسسة الحديثة لكتاب ،لبنان 1998.

5- النشرات السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل والأرباح والخسائر للمدة من (2003-2006) لمصرفي أراجحي والأردني الكويتي.

6- Gitman , Lawrence ,J (Principles Of Managerial Finance ) 9<sup>th</sup> .ed ,N.Y, Donnelly And Sons Company , 2000.

7- Hempel ,George : Simonson ,Donald : Coleman ,Alan : ( Bank Management text And Cases ) 4<sup>th</sup> .ed John Wiley and Sons , Inc .USA , 1994.

8- Mc .Menamin , Jim : ( Financial Management ) Christ Published by Routledge , 1999.

9- Rose , Peter (Commercial Bank management) 4<sup>th</sup> ed Irwin / MC Graw – Hill , 1999 .

10- Ross, Stephen ; Westerfield ,Randolph ,W. and Jordan ,d., Bradford : (Fundamentals Of Corporate Finance)4<sup>th</sup> .ed Irwine /Mc Graw –Hill Companies,1998.